



أصدرت الحكومة الأردنية مرسوماً، تعفي بموجبه أصحاب العمل من رسوم استصدار تصاريح عمل للعمال السوريين، حيث ينص القرار تمديد الإعفاء للعمالة السورية في الأردن حتى شهر نيسان القادم 2017. وليست هذه المرة الأولى التي تعفي فيها الحكومة الأردنية العمالة السورية من الرسوم، إذ سبق أن أصدرت في نيسان الماضي قراراً مشابهاً أعفـت بموجـبه السـوريـين من كل الرـسـومـ والـتكـالـيفـ الـلاـزـمـةـ لـاستـصـدـارـ تصـاريـحـ عـملـ. ويـأتـيـ هـذـاـ قـرـارـ لـتـنـظـيمـ سـوقـ الـعـلـمـ فـيـ الأـرـدـنـ،ـ حـسـبـماـ نـكـرـ أـمـيـنـ عـامـ وـزـارـةـ الـعـلـمـ الـأـرـدـنـيـةـ،ـ حـيـثـ يـبـلـغـ عـدـدـ السـوـرـيـينـ الـحاـصـلـيـنـ عـلـىـ تصـاريـحـ عـملـ 35918ـ شـخـصـاـ،ـ فـيـ حـينـ يـبـلـغـ عـدـدـ السـوـرـيـينـ فـيـ الأـرـدـنـ نـحـوـ 650ـ أـلـفـاـ حـتـىـ عـامـ 2016ـ،ـ حـسـبـ إـحـصـائـيـاتـ مـفـوضـيـةـ الـلاـجـئـيـنـ التـابـعـةـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ،ـ وـيـعـيـشـ مـعـظـمـ هـؤـلـاءـ فـيـ الـمـخـيمـاتـ الـحـدـوـيـةـ،ـ وـأـبـرـزـهـاـ مـخـيمـ الزـعـترـيـ.

المصادر: